مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 615 – 626
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2009-2018)

Methods of financing the state budget deficit (Case study of Algeria 2009-2018)

براهمي حسين* **قرقب مبارك**
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - المركز الجامعي تامنراست
مخبر الانتماء: العلوم والبيئة
h.brahmi@cu-tamanrasset.dz bhichamo.201@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/24 **تاريخ القبول: 2020/11/28**

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الموازنة العامة للدولة والمقصود بعجز الموازنة العامة والأسباب المؤدية إليه مع إبراز أهم الآليات التي اتخذتها الجزائر في سد هذا العجز، وقد خلصت الدراسة إلى أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا دائما، نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات و النفقات العامة ، كما قد ساهم انهيار أسعار لنفط منذ منتصف سنة 2014 في تفاقم وتعميق هذا العجز، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات لسد عجز الموازنة العامة للدولة والتي منها الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد كذلك الرفع من أسعار بغض المشتقات النفطية.
الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة؛ صندوق ضبط الإيرادات؛ ترشيد النفقات.

Abstract:
This study aims to clarify the concept of the state budget, and what is meant by the deficit of the public budget and the reasons leading to it, while highlighting the most important mechanisms that Algeria has taken in filling this deficit. Also, the collapse of oil prices since the middle of 2014 has contributed to the aggravation and deepening of this deficit, and Algeria has taken a set of mechanisms to fill the deficit of the state's general budget, which includes the deduction from the Resource Control Fund as well as raising prices, regardless of oil derivatives.
Key words: General Budget ; Revenue Control Fund; Rationalization of Expenditure.

مقدّمة:

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة من المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول معظم الدول الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة خصوصا ما تعلق بالموازنة العامة للدولة، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتنويع إيراداتها وتنميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، إلا أن معظم الدول تعاني من مشكل عجز الموازنة وذلك بسبب تزايد نفقاتها ومحدودية إيراداتها.

* المؤلف المرسل.

إشكالية البحث: مما سبق تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة على المشكل الرئيسي التالي:

ما هي الآليات المتخذة لسد عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها أولا من معالجتها لموضوع جد حساس وهو وضعية الموازنة العامة للجزائر باعتبارها تعكس إلى حد بعيد سلامة السياسة المالية المتبعة، ثانيا لمعالجتها لأحد أهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الجزائرية ألا وهي آليات وطرق تمويل عجز الموازنة

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الموازنة العامة للدولة مع إبراز أهم الطرق والآليات التي اتخذتها الجزائر في سد وعلاج العجز الذي يصيبها.

منهج الدراسة: بناءا على طبيعة الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول الموازنة العامة للدولة واستعراض أهم طرق تمويل العجز الذي يصيبها، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة إرتأينا تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهم خصائصها.
- ماهية عجز الموازنة.
- آليات علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009- 2018.

أولا: مفهوم الموازنة العامة للدولة و أهم خصائصها

1- مفهوم الموازنة العامة:

يتميز مفهوم الميزانية العامة بقدر كبير من المرونة فهو يحدد وفقا لدور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها، وقد تعددت تعاريفها بناء على ذلك، حيث تعرف:

الموازنة خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل عادة لمدة سنة –وبهذا فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع[1].

وهناك من يعتبر الميزانية العامة بأنها تقدير النفقات الضرورية بهدف إشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سنة[2].

عرفها المشرع الجزائري ب"الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها "[3].

2- خصائص الموازنة العامة:

تتجلى خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية:

- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها: بمعنى أن الموازنة العامة ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة بل أيضا توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق وتتوقف فاعلية الموازنة العامة على مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة وموضوعيتها مما يتطلب دراسة دقيقة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة[4].

- وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية: إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة، بل لابد أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو إجازة من السلطة التشريعية على

هذا التقدير، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة ودون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ[5].

- تعبير مالي عن أهداف المجتمع: الميزانية هي وسيلة الحكومة في تحقيق برنامج الذي تعتزم تنفيذه أي أصبحت الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها ووسائل الوصول إلى تلك الأهداف .فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة أيضا .

- تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة: تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي السنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس[6].

- الميزانية العامة عمل إداري و مالي: تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية ،تتخذها السلطة التنفيذية ، حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة ، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الميزانية العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية فمن الناحية الإدارية والتنظيمية هي خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ تحت إشراف السلطة التشريعية مما يضمن تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة و المقررة في الميزانية العامة[7].

ثانيا: ماهية عجز الموازنة:

1- مفهوم عجز الموازنة:

هناك تعريفات متباينة لعجز الموازنة العامة تستخدم في مجالات وأغراض مختلفة كمؤشر مهم لأثر الموازنة على الاقتصاد من عدة نواح، ومن أهم المفاهيم المستخدمة لتعريف عجز الموازنة مايلي:

أ. **الدين العام**: أحد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة هو ما يطلق عليه مفهوم الدين العام للعجز. وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض . وهذا المقياس للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري ، صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية من جهة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة ثانية. والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود[8].

ب. **العجز الكلي**: عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية[9].

ج. **تعريف شامل**: كما يعرف عجز الموازنة على انه تلك الوضعية التي يحدث عندها زيادة نفقات الدولة العامة عن إيراداتها، والعجز المالي بمعناه المطلق هو زيادة الإنفاق على الإيرادات الذاتية للجهة، والعجز يتعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل التنفيذ لذلك فإن الحكومة تعمل على علاجه في

البداية إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإن لم تستطع ذلك أو لم تكن هناك رغبة في تخفيض النفقات أو الزيادة للموارد الذاتية، فإن العجز يعالج بالتمويل من الغير[10].

2- أسباب عجز الموازنة:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع عجز الموازنة العامة ولعلى أبرزها سببين رئيسيين والمتمثلين في نمو النفقات العامة للدولة من جهة وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى.

أ- زيادة النفقات العامة:

- **الزيادة الطبيعية في عدد السكان**: إن زيادة عدد السكان و ما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين و إقامة المشاريع و المرافق العامة من طرق و مدارس و مستشفيات و كفالة الصحة و التعليم و ما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى[11].
- **زيادة الإنفاق العسكري**: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع ليها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد[12].
- **تدهور قيمة النقود (تضخم)**: من الأسباب الرئيسية المؤدية لتزايد الإنفاق العام هو تدهور القوة الشرائية[13]، حيث يؤثر ذلك على الدولة عبر تزايد مشترياتها وكل مستلزماتها السلعية. ففي هذه الحالة تحول الدولة المحافظة على نفس الإشباع قبل فترة التضخم فتمنح للأفراد علاوة من أجل تعويض الإنخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، إضافة إلى ذلك تزيد من مخصصات الدعم السلعي[14].
- **أتساع نمو العمالة الحكومية**: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتزايد معدلات نموها بالإضافة إلى تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وهو ما يؤثر على ارتفاع حجم النفقات الجارية من خلال زيادة الرواتب والأجور، فعندما نتتبع موازنات الدول نجد تزايد هائل في جانب نفقات التسيير سببه هو الزيادة الكبيرة في الأجور نتيجة لنمو العمالة الحكومية، فهذا النوع من الإنفاق يمثل سببا رئيسيا في زيادة الإنفاق بشكل عام واتساع حجم عجز الموازنة العامة بشكل خاص[15].

ب- تراجع الإيرادات العامة:

- **الجمود الضريبي**: يسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية. فكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق ربطها وتحصيلها[16].
- **ضعف الجهد الضريبي**: من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب على مختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريب[17].
- **الإعفاءات والمزايا الضريبية**: من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع نمو الإيرادات العامة هو كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة،

فنلاحظ أنه عندما تريد الدولة أن تقوم بجدب الاستثمارات الأجنبية تقدم لها الكثير من الإمتيازات وأبرزها تكون على شكل إعفاءات ضريبية كبيرة وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدولة[18].

- **تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام**: تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتماد على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الموازنة العامة مسببا وقوع العجز[19].
- **ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة**: وتؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة وهنا تبرز أمامنا على وجه الخصوص:
- **مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة**: والتي يقصد بها قيمة الضرائب الواجبة الأداء لمصلحة الضرائب دون سداد من جانب الممولين سواء كان ذلك بسبب إهمال موظفي مصلحة الضرائب أو بسبب ضعف الإمكانيات أو بسبب كثرة الإجراءات التي تتبعها مصلحة الضرائب أثناء عمليات التقدير وربط تحصيل الضرائب.وتشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع المستحقات الضريبية المتأخرة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية يعني أن تحصيل هذه المستحقات المتأخرة في سنوات ربطها كان سيكون له دور كبير في تقليص حجم عجز الموازنة العامة في سنوات الربط هذه[20].
- **مشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع**: على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين كإيصال الهاتف والمياه والكهرباء[21].

3- أساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة:

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى وسائل تمويل تقليدية ووسائل تمويل غير تقليدية:

أ- تمويل عجز الموازنة العامة بمصادر تقليدية[22]:

- **الاقتراض من المصرف المركزي**: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.
- **الاقتراض من البنوك التجارية**: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك**: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.
- **التمويل الخارجي**: تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل "صندوق النقد الدولي، البنك الدولي"، وتكون هذه المصادر ثنائية أو جماعية

وقد تكون تجارية، أو بأسعار فائدة منخفضة، وفترة سماح أطول، وهذه الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحة معونة.

ب- تمويل عجز الموازنة العامة بمصادر غير تقليدية (التمويل التضخمي):

تقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، وما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع، ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر تمويل العجز أيضا هو المغالاة في قيمة العملة المحلية، ومن ثم تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار وهو ما يعرف بظاهرة الدولرة. ويشترط لفعالية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، بالإضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فان عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة إن الاعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية، وهذا الأسلوب صالح للاقتصاديات المتقدمة والتي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن[23].

- **آثار اللجوء للتمويل التضخمي:** يترتب من لجوء الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق التمويل التضخمي جملة الانعكاسات ومن أهمها ما يلي[24]:

- فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.
- إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ما يؤثر على مستوى معيشتهم، ولكن في الجانب الآخر نجد أن أصحاب الدخول المرتفعة هم المستفيدون من هذه الحالة لأنهم في أغلب الأحيان هم الذين يمتلكون رؤوس الأموال ويحققون أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار.
- أثر ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم، فتصبح أسعار السلع المستوردة تنافس أسعار السلع المحلية وجراء كل هذا يولد عجز في ميزان المدفوعات.
- تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود.

ثالثا: آليات علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2009- 2018.

1- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009- 2018:

عرفت نفقات الموازنة العامة في الجزائر تطورا متزايدا نتيجة التوسع في الحاجات العامة، والشكل الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على النفقات العامة للفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018:

شكل 1: مخطط توضيحي لهيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

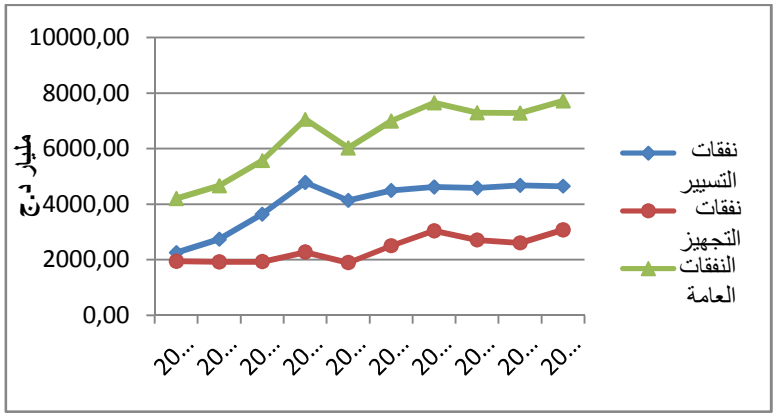

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، مذكرات عرض قانون المالية للسنوات 2014، 2016، 2017، 2018.

نلاحظ من خلال الشكل 1 ارتفاع وتيرة النفقات العامة من سنة لأخرى أين سجلت أعلى معدل لها سنة 2012 بقيمة 7058,2 مليار دج ثم انخفضت خلال سنة 2013 لتسجل 6024,1 مليار دج لتعاود الإرتفاع في سنة 2014 لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 2018 أين بلغت 7726,29 مليار دج، أما فيما يخص تقسيم النفقات العامة كان لنفقات التسيير الجزء الأكبر من جملة النفقات العامة وهذا طوال فترة الدراسة.

2- تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018:

عرفت الميزانية العامة في الجزائر تطورا متزايدا خاصة في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد النفطية والتي تمثل تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، و الجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على الموازنة العامة للفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018:

جدول 1: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الوازنة العامة
2009	3275,4	4199,7	-924,3
2010	3056,7	4657,6	-1600,90
2011	3473,8	5568	-2094,20
2012	3469,1	7058,2	-3589,10
2013	3895,3	6024,1	-2128,80
2014	3927,8	6995,8	-3068

-3103,80	7656,3	4552,5	2015
-2285,90	7297,5	5011,6	2016
-1234,75	7282,63	6047,88	2017
-1412,33	7726,29	6313,95	2018

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، مذكرات عرض قانون المالية للسنوات 2014، 2016، 2017، 2018.

شكل 2: مخطط توضيحي لهيكل الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

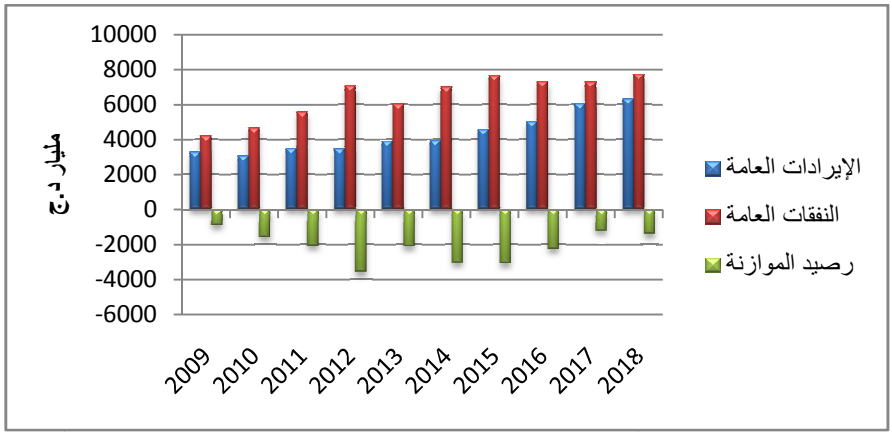

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على أرقام الجدول 1.

من خلال جدول 1 والشكل 2 نلاحظ أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا دائما وهذا طوال فترة الدراسة إلا أن قيمته كانت تختلف من فترة إلى أخرى، حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2009 بمبلغ قيمته 924,3 مليار دج أما أعلى قيمة فسجلت سنة 2012 بمبلغ قيمته 3589,10 مليار دج، ويرجع السبب في عجز الموازنة العامة إلى التوسع الكبير في النفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في الإيرادات عامة بنفس النسبة كذلك من بين الأسباب انهيار أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية وهذا خلال سنة 2014 وهو ما انعكس سلبا الإيرادات العامة، إلا أننا نلاحظ تراجع عجز الموازنة بداية من سنة 2016 وهذا راجع إلى قيام الدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة الإجراءات والتدابير والتي من بينها ترشيد الإنفاق العمومي.

3- آليات سد عجز الموازنة العامة في الجزائر.

أ- **تمويل عجز الموازنة العامة من خلال صندوق ضبط الإيرادات**: اعتمدت الجزائر في تغطية عجزها الموازني على بعض موجودات صندوق ضبط الإيرادات فوائض الجباية البترولية المحصلة عن تلك المقدرة في الميزانية، و الجدول الموالي يوضح موجودات صندوق ضبط الموارد والسحوبات منه و التي ساهمت في تمويل عجز الموازنة العامة.

جدول 2: تطور موجودات وسحوبات صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	موجودات صندوق ضبط الإيرادات	السحوبات من الصندوق
2009	4680,70	364,28
2010	5634,80	791,90
2011	7143,00	1761,50
2012	7917,0	2283,30
2013	7695,90	2132,50
2014	7373,80	2965,70
2015	4958,70	2886,50
2016	2172,40	1387,90
2017	915,40	784,46
2018	-	131,91

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، مذكرات عرض قانون المالية للسنوات، 2017، 2018.

يتبين من الجدول2 أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم بنسبة كبيرة في تمويل العجز الموازني وهو ما أدى إلى تآكل موجودات الصندوق خاصة مع انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة .

ب- **ترشيد النفقات العمومية**: ويكون من خلال تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة. ومن بين إجراءات ترشيد النفقات المتخذة في الجزائر مايلي:

- تجميد مسابقات التوظيف في عدد من القطاعات العامة.
- تخفيض الاستثمارات العمومية وتجميد إنجاز بعض المشاريع كبناء معاهد التكوين ومشاريع الترامواي.
- منع استيراد بعض المنتجات كما تم فرض رخص على إستيراد على بعض السلع والمنتجات كالخشب.
- رفع من الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 19% ومن 7% إلى 9%.
- الرفع من رسم بعض المنتجات البترولية كالبنزين والمازوت.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها النظرية والتطبيقية والمتعلقة بالموازنة العامة للدولة و كذا المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة العامة ودراسة تأثير هذه الأخيرة على الموازنة العامة وإسقاطها على الجزائر خلال الفترة 2009-2018، حيث أتضح لنا أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا دائما وهذا طوال فترة الدراسة ، ولسد هذا العجز قامت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير والتي من بينها تمويل عجز من خلال صندوق ضبط الإيرادات كما عملت على ترشيد الإنفاق العمومي.

ومن النتائج المتوصل إليها:

1. الموازنة العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة؛

2. من أهم العوامل المؤدية لحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة هي تزايد معدلات نمو النفقات العامة من ناحية وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات من ناحية أخرى؛
3. يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
4. ساهمت موجودات صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني طول فترة الدراسة، غير أن هذه التغطية فعالة على المدى القصير أو المتوسط نظرا لارتباطها بمصدر ناضب؛ وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها:

1. تقليص الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير الضروري لتقليل العجز في الموازنة العامة من خلال الالتزام بمعدلات معينة من الإصدار النقدي، على أن لا يتجاوز معدل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي معدل نمو الناتج المحلي؛
2. فتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للمساهمة في النشاط الإنتاجي في البلاد؛.
3. ضرورة ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- سليمان اللوزي، فيصل مراد ووائل العكشة، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
2- ربحية قرينعي، طه حسين نوي، أثر الجباية البترولية على التوازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 2018.
3- الجريدة الرسمية، المادة (03)، العدد 35، الجزائر: المطبعة الرسمية للجمهورية الجزائرية، غشت 1995.
4- الحاج. طارق، المالية العامة، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.
5- خالد محمد المهايني، وشحادة خالد الخطيب، المالية العامة، دمشق، سوريا: منشورات جامعة دمشق.
6- الخطيب شحاده خالد، وشامية زهير أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2012.
7- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1997.
8- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2003-2012.
9- ناصر بوجلال، وكمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتنويل عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01، 2019.
10- طارق هزرشي، والأمين لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، 23-24 فيفري 2011.

11- نسرين كزيز، ومختار حميدة، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنهيار أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جويلية 2018.
12- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
13- وسيلة السبتي، محمد لمين علون، وحليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، أبريل 2019.
14- الحاج. لحسن، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد63، ماي 2007.
15- حكيمة حليمي، و نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الإقتصتادية المتقدمة، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018.
16- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
17- علي قرود، ونسرين كزيز، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018.

الهوامش:

[1] سليمان اللوزي، فيصل مراد و وائل العكشة، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،1997، ص14.

[2] ربحية قرينعي، طه حسين نوي، أثر الجباية البترولية على التوازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016) ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي، 2018، ص30.

[3] الجريدة الرسمية، المادة (03)، العدد 35، الجزائر: المطبعة الرسمية للجمهورية الجزائرية، غشت 1995، ص 1132.

[4] الحاج. طارق، المالية العامة، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012، ص 158.

[5] خالد محمد المهايني، و شحادة خالد الخطيب، المالية العامة، دمشق، سوريا: منشورات جامعة دمشق، ص 367.

[6] المرجع السابق، ص 368.

[7] الخطيب. شحاده خالد و شامية. زهير أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2012، ص 275.

[8] عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية ، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1997، ص 120.

[9] سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2003-2012، ص 295.

[10] ناصر بوجلال، و كمال ديب، التسيير الكمي كآلية لتنويل عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01، 2019، ص 247.

[11] طارق هزرشي، و الأمين لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة الغامة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات، 23-24 فيفري 2011، ص 07.

[12] نسرين كزيز، و مختار حميدة. آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة إنهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد01، جامعة زيان عاشور. الجلفة، الجزائر، جويلية 2018، ص230.

[13] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 123.

[14] وسيلة السبتي، محمد لمين علون، و حليمة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الإقتصاد. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، أبريل 2019، ص 179.

[15] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[16] الحاج. لحسن، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد63، ماي 2007، ص 07.

[17] حكيمة حليمي، و نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الإقتصتادية المتقدمة، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص 40.

[18] وسيلة السبتي، محمد لمين علون، و حليمة عطية، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[19] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[20] صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 144.

[21] نفس المرجع والصفحة سابقا.

[22] نسرين كزيز، و مختار حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[23] علي قرود، و نسرين كزيز، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 04، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص 202.

[24] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 127.